أثر الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري على الأمن القانوني في العراق: دراسة تحليلية في ضوء القواعد الجنائية التقليدية والمستحدثة

م.م. ياسر فلاح حسن علي
المديرية العامة لتربية الانبار
وزارة التربية

الكلمات المفتاحية: الجرائم الإلكترونية. الطابع العشائري. الأمن القانوني في العراق- القواعد الجنائية التقليدية والمستحدثة

الملخص:

هدف البحث لتحليل مشروع قانون الجرائم المعلوماتية العراقي، وتحديد نقاط قوته وضعفه، ومدى قدرته على معالجة الظاهرة محل الدراسة، لا سيما فيما يتعلق بالصياغات القانونية وتأثيرها على الحريات العامة وإغفال البعد العشائري. أعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي توصل البحث الى العديد من النتائج كان أبرزها: وصل البحث إلى أن القواعد الجنائية التقليدية تعاني قصوراً جوهرياً في تقدير الضرر الجماعي الذي تُحدثه الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري، وأن ضغوط الصلح العشائري تُفضي في 68 % من القضايا إلى التنازل عن الشكوى قبل الحكم. كما كشف التحليل عن أن مشروع قانون الجرائم المعلوماتية يغفل الدافع العشائري كظرف مشدد، وأن 73 % من الأدلة الرقمية تُفقد قبل تثبيتها بسبب نقص الخبرة الفنية. وأوصى البحث بإقرار قانون جرائم معلوماتية خلال 2026 يتضمن نصاً صريحاً يُشدد العقوبة 50 % عند وجود دافع عشائري. كما أوصى بإنشاء 5 دوائر قضائية متخصصة في بغداد، البصرة، أربيل، النجف، الأنبار بحلول 2027.

المقدمة:

يواجه النسيج المجتمعي العراقي تحديًا معقدًا وفريدًا من نوعه يتمثل في تصادم الديناميكيات العشائرية المتجذرة بعمق مع التطور المتسارع للتقنيات الرقمية. لقد أفرز هذا التفاعل ظاهرة "الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري"، التي تُشكل تهديدًا متناميًا لهيبة الدولة وسيادتها القانونية. فالفضاء الرقمي، الذي كان يُنظر إليه كمنصة محايدة للتواصل

وتبادل المعلومات، تحول إلى ساحة تُعاد فيها إشعال النزاعات التقليدية وتضخيمها عبر أدوات حديثة، مما يُنتج تداعيات خطيرة على الأمن القانوني والاستقرار المجتمعي.

تتعمق هذه الدراسة في هذا التحدي المزدوج الذي يواجه نظام العدالة في العراق؛ فمن جهة، تتطلب الجرائم الإلكترونية خبرة فنية متخصصة في جمع وتحليل الأدلة الرقمية، ومن جهة أخرى، تُقدم العقلية العشائرية في كثير من الأحيان القانون العرفي على العدالة الرسمية للدولة. هذا التداخل الخطير بين "الجرائم المرتكبة عبر الإنترنت" و"النزاعات العشائرية" يُحدث فراغًا قانونيًا وأمنيًا، مُسهمًا في تآكل حقوق الأفراد وسيادة القانون، ومُمهدًا الطريق لما يُمكن وصفه بـ"قانون الغاب الرقمي" ذي النكهة العشائرية.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة أبعاد متداخلة، تتجلى في معالجته لتحدٍ أمني وقانوني واجتماعي بالغ التعقيد يواجه العراق في العصر الرقمي. ففي ظل التوسع غير المسبوق لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، أصبحت الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري تُشكل تهديدًا مباشرًا ليس فقط للأمن الفردي، بل للأمن القانوني للدولة ككل. هذه الظاهرة لا تُعيق تطبيق القانون فحسب، بل تُقوّض مبدأ سيادة الدولة على أراضيها الرقمية والمادية.

يُساهم هذا البحث في سد فجوة بحثية واضحة في الأدبيات القانونية والأمنية العراقية، حيث تُعتبر الدراسات التي تربط بين الجرائم الإلكترونية والديناميكيات العشائرية نادرة. من خلال تحليل القيود المتأصلة في الأطر القانونية الحالية وتقديم تقييم نقدي للتشريعات المقترحة، يُقدم البحث أساسًا معرفيًا يُمكن أن يُسهم في صياغة تشريعات أكثر فعالية وشمولية.

أهداف البحث

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المترابطة التي تُشكل إطارًا تحليليًا متكاملًا للظاهرة المدروسة، وهي كالتالي:

1. تأصيل مفهوم الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري: بناء تعريف إجرائي دقيق لهذه الجرائم المركبة، وتحديد أبرز صورها ومظاهرها في الواقع العراقي، مع إبراز العناصر المشتركة التي تجمع بين البعد الرقمي والدافع العشائري.
2. تحليل القصور في القواعد الجنائية التقليدية: تقييم مدى كفاية النصوص القانونية العراقية الحالية في مواجهة التحديات التي تُشكلها الجرائم الإلكترونية ذات الطابع

العشائري، مع التركيز على إشكاليات الإثبات، وصعوبة تحديد المسؤولية، وتجاهل الضرر الجماعي، وتأثير ضغوط الصلح العشائري.

3. تقييم الحلول في القواعد الجنائية المستحدثة: تحليل مشروع قانون الجرائم المعلوماتية العراقي، وتحديد نقاط قوته وضعفه، ومدى قدرته على معالجة الظاهرة محل الدراسة، لا سيما فيما يتعلق بالصياغات القانونية وتأثيرها على الحريات العامة وإغفال البعد العشائري.
4. استكشاف الأثر على الأمن القانوني: تحديد الكيفية التي تُساهم بها هذه الجرائم في تآكل الأمن القانوني، وضعف هيبة الدولة، وتقويض ثقة الجمهور في نظام العدالة الرسمي، مع إبراز التحديات التي تُواجه سيادة القانون.

إشكالية البحث

تتبلور الإشكالية الرئيسية لهذا البحث في التساؤل الجوهري التالي:

إلى أي مدى استطاعت منظومة العدالة الجنائية في العراق، بقواعدها التقليدية والمستحدثة، أن توفر الأمن القانوني في مواجهة التهديدات الناشئة عن الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري، وما هي حدود الفجوة بين سلطة الدولة وسلطة العشيرة في الفضاء الرقمي؟

ويتفرع عن هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية تُسهم في تفكيك الظاهرة وتحليل أبعادها:

1. كيف يمكن التكييف القانوني للتهديد أو التشهير الإلكتروني ذي الطابع العشائري ضمن الأطر الجنائية التقليدية والمستحدثة؟
2. ما هي التحديات التي يواجهها القضاء العراقي في التعامل مع الأدلة الرقمية، وما هو أثر ضغوط الصلح العشائري على سير العدالة في هذه القضايا؟
3. إلى أي مدى يُعد مشروع قانون الجرائم المعلوماتية المقترح كافيًا وفعالًا في معالجة الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري، وهل يعالج البعد الجماعي لهذه الجرائم بشكل خاص؟
4. ما هي الآليات القانونية والاجتماعية والثقافية اللازمة لتحقيق التوازن بين الأعراف العشائرية المتجذرة وسيادة القانون في الفضاء الرقمي العراقي؟

منهج البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي، حيث يقوم بوصف وتحليل ظاهرة الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري في العراق، وتقييم تأثيرها على الأمن القانوني. يتم ذلك من خلال:

1. التحليل القانوني: دراسة النصوص القانونية التقليدية في قانون العقوبات العراقي، وتحليل مدى قصورها في مواجهة هذه الجرائم. كما يتضمن تحليلًا نقديًا لمشروع قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية لتقييم مدى فعاليته في سد الفراغ التشريعي.
2. التحليل الاجتماعي والثقافي: استكشاف الأبعاد الاجتماعية والثقافية للظاهرة، بما في ذلك تأثير الأعراف العشائرية ودور الصلح العشائري في تقويض سلطة القانون الرسمي، وفهم الدوافع الكامنة وراء ارتكاب هذه الجرائم.

الدراسات السابقة

تُشكل ظاهرة الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري تقاطعًا بحثيًا حديثًا نسبيًا، ورغم ندرة الدراسات التي تتناول هذا التقاطع بشكل مباشر في السياق العراقي، إلا أن هناك عددًا من الأبحاث التي تناولت جوانب متصلة بالجرائم الإلكترونية أو دور العشائر في النظام القانوني والاجتماعي. فيما يلي استعراض لأربع دراسات سابقة تُقدم سياقًا مهمًا لهذا البحث:

1. دراسة العبيدي (2023) حول تحديات مكافحة الجرائم الإلكترونية في العراق: استعرضت هذه الدراسة العقبات التي تُواجه الأجهزة الأمنية والقضائية في العراق عند التعامل مع الجرائم الإلكترونية، مثل صعوبة جمع الأدلة الرقمية وسرعة زوالها، ونقص الخبرات الفنية، وتحديات الاختصاص القضائي العابر للحدود. تُشير هذه النتائج إلى قيود منهجية تُؤثر بشكل مباشر على قدرة النظام القانوني على ملاحقة مرتكبي الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري بفعالية، خاصةً عند استخدام حسابات وهمية أو خوادم خارج العراق، مما يُعزز من إفلات الجناة من العقاب ويزيد من تحديات تطبيق القانون.
2. دراسة الكحلوت وآخرون (2022) حول دور الأعراف العشائرية في تسوية النزاعات في العراق: على الرغم من أنها لم تُركز بشكل مباشر على الجرائم الإلكترونية، إلا أن هذه الدراسة تُقدم تحليلًا معمقًا لكيفية تأثير الأعراف العشائرية على سير العدالة الرسمية، وإمكانية تسببها في التنازل عن الشكاوى الجنائية بعد التوصل إلى صلح عشائري. هذا الجانب يُعزز فهم تأثير الصلح العشائري على قضايا الجرائم الإلكترونية، مما يُبرز كيف تُقوّض هذه الأعراف سلطة القانون الرسمي، خاصةً في الحالات التي تُفضل فيها الأطراف التسوية خارج المحاكم لتجنب التعقيدات القانونية أو "الفضيحة" المرتبطة بالقضاء الرسمي.
3. دراسة الجبوري (2022) حول الجرائم الإلكترونية وتأثيرها على الأمن الاجتماعي في العراق: تناولت هذه الدراسة بشكل عام الجرائم الإلكترونية وأثرها على النسيج الاجتماعي، مع إشارة

إلى كيفية استغلال هذه الجرائم للتحريض على العنف وتشويه السمعة. بالرغم من أنها لم تُركز على البعد العشائري تحديدًا كدافع رئيسي، إلا أنها تُقدم إطارًا تحليليًا للضرر المجتمعي الناتج عن التشهير الرقمي ونشر الأخبار الكاذبة، وهو ما يتلاقى مع أحد صور الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري التي تستهدف سمعة العشائر وتُثير الفتنة بينها. تُبرز الدراسة قصور القوانين التقليدية في معالجة هذا النوع من الأضرار واسعة النطاق.

4. دراسة المالكي (2020) حول دور قانون العقوبات العراقي في مواجهة جرائم السب والقذف الإلكتروني: ركزت هذه الدراسة على مدى كفاية قانون العقوبات العراقي في تجريم السب والقذف عبر الإنترنت. على الرغم من أنها تُقر بوجود نصوص قانونية تُجرم هذه الأفعال، إلا أنها تُشير إلى أن هذه النصوص مُصممة للتعامل مع الضرر الفردي ولا تُراعي البعد الجماعي للضرر الذي يُلحقه التشهير بالعشائر بأكملها. تُسهم هذه الدراسة في تأكيد قصور القوانين التقليدية في تقدير حجم الضرر المجتمعي الذي تُسببه الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري، مما يجعل العقوبات غير رادعة بالقدر الكافي في هذا السياق.

ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة

يتميز هذا البحث بتركيزه الفريد والمعمق على نقطة التقاطع الحيوية بين الجرائم الإلكترونية والديناميكيات العشائرية في العراق، وهو ما يُمثل فجوة واضحة في الأدبيات البحثية السابقة. فبينما تناولت الدراسات المذكورة إما الجرائم الإلكترونية بشكل عام أو تأثير الأعراف العشائرية على العدالة، لا يوجد بحث سابق يُحلل بشكل شامل هذه الظاهرة المركبة التي تُستغل فيها الأدوات الرقمية الحديثة لإدامة النزاعات العشائرية التقليدية.

يُقدم البحث الحالي تعريفًا إجرائيًا لـ "الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري" ويُصنف أبرز صورها، مما يوفر إطارًا مفاهيميًا جديدًا لفهم هذا التحدي. كما أنه يتعمق في تحليل الأسباب الجذرية لقصور القواعد الجنائية التقليدية، ليس فقط من الناحية التقنية (مثل صعوبة الإثبات)، بل أيضًا من الناحية الاجتماعية والقانونية، مُبرزًا كيف تتجاهل هذه القواعد البعد الجماعي للضرر ودور الفاعل المعنوي العشائري.

علاوة على ذلك، يُقدم هذا البحث تقييمًا نقديًا مُفصلًا لمشروع قانون الجرائم المعلوماتية من منظور تأثيره على هذه الظاهرة المحددة، مُشيرًا إلى إغفاله للدافع العشائري كظرف مُشدد. والأهم من ذلك، يُقدم البحث استراتيجية وطنية متعددة الأبعاد، لا تقتصر على التوصيات القانونية فحسب، بل تمتد لتشمل الجوانب القضائية، التنفيذية، والاجتماعية-الثقافية، بما

في ذلك إشراك شيوخ العشائر المعتدلين، مما يُعد نهجًا أكثر شمولية لمعالجة المشكلة من جذورها. هذا التركيز على الدمج بين الردع القانوني والتدخل الاجتماعي يُعد إضافة نوعية للجهود البحثية السابقة.

المبحث الأول: ماهية الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري وخصائصها

تأصيل المفهوم وتحديده

لا يمكن العثور على تعريف جامع مانع لمصطلح "الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري" في الأدبيات القانونية أو التشريعات القائمة، مما يستدعي بناء تعريف إجرائي لأغراض هذا البحث. يمكن تعريفها بأنها: "كل سلوك غير مشروع ومعاقب عليه قانوناً، يتم ارتكابه كلياً أو جزئياً باستخدام نظام معلوماتي أو شبكة إلكترونية، ويكون الدافع الرئيسي لارتكابه أو الغاية منه هو تحقيق هدف أو تسوية نزاع أو فرض عرفٍ مرتبط بالبنية والانتماء العشائري لأحد أطراف الجريمة أو كليهما"[1].

يرتكز هذا التعريف على عنصرين متلازمين يحددان طبيعة هذه الجرائم المركبة. أولاً، الوسيلة المستخدمة هي إلكترونية، حيث يتم تنفيذ الجريمة عبر الفضاء الرقمي، سواء كان ذلك بالنشر على منصات التواصل الاجتماعي مثل فيسبوك، أو إرسال رسائل عبر تطبيقات المراسلة الفورية كالواتساب، أو حتى من خلال اختراق الحسابات الشخصية. ثانياً، الدافع والغاية من ارتكاب الفعل يحملان طابعاً عشائرياً، فالمحرك الأساسي ليس مجرد دافع شخصي بحت، بل هو مرتبط بالثأر لشرف العشيرة، أو فرض أعرافها وتقاليدها، أو التحشيد لنزاع قائم، أو تصفية حسابات بين أفراد من عشائر مختلفة بوصفهم ممثلين لعشائرهم، مما يضفي على الجريمة بعداً جماعياً[2].

تُعرّف الجرائم الإلكترونية بشكل عام بأنها أي أفعال إجرامية تنتج عن أو تتم من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والتقنيات الحديثة، ممثلة في أجهزة الكمبيوتر ومعالجة البيانات الآلية، أو عن طريق نقلها. وتتميز هذه الجرائم بكونها مستترة، سريعة التطور، أقل عنفًا في التنفيذ من الجرائم التقليدية، وعابرة للحدود، ويصعب إثباتها لعدم وجود أدلة مادية عليها، كما يسهل إتلاف الأدلة الخاصة بها، بالإضافة إلى نقص الخبرة العلمية لدى الجهات القائمة على ضبطها[3].

أبرز صور الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري

تتخذ هذه الجرائم صوراً متعددة، تتراوح بين الجنح البسيطة والجنايات الخطيرة، وتتسم جميعها بكونها تستغل الفضاء الرقمي لتنفيذ أهداف ذات خلفية عشائرية.

التشهير والسب والقذف الإلكتروني العشائري

تُعدّ هذه الصورة الأكثر شيوعاً وانتشاراً. لا يقتصر الأمر فيها على إهانة شخص بعينه، بل يتعداه إلى النيل من سمعة وشرف عشيرة بأكملها من خلال استهداف أحد أفرادها، لا سيما النساء، بنشر صور أو معلومات مفبركة أو مضللة [4]. إن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يضاعف من سرعة انتشار هذه المعلومات وتأثيرها السلبي، مما يجعلها أداة فعالة لإثارة النزاعات[5].

تُصنف جرائم السب والقذف عبر الإنترنت ضمن "جرائم الأشخاص" التي تمس الحياة الخاصة للأفراد. وتُعرّف جريمة التشهير في القانون العراقي بأنها "إسناد واقعة معينة إلى الغير بإحدى طرق العلانية من شأنها لو صحت أن توجب عقابه أو تعرضه لاحتقار أهل وطنه". ويُعد النشر الإلكتروني من طرق العلانية التي تُحقق هذا الركن[6].

بالرغم من أن التعريفات القانونية التقليدية للتشهير والسب تركز على الضرر الفردي وضرورة العلانية ، إلا أن البعد العشائري يُحوّل هذه الجريمة بشكل جذري. فما يُصنف عادةً كـ"جريمة شخصية" تستهدف فردًا ، يتحول في السياق العشائري إلى "جريمة مجتمعية" تستهدف مجموعة بأكملها. هذا التحول يعني أن الضرر يتجاوز الفرد إلى الجماعة، مما يُحدث تأثيرًا أوسع نطاقًا على السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي[7]. إن عدم تقدير القوانين التقليدية لحجم هذا الضرر الجماعي يجعل العقوبات تبدو هزيلة وغير رادعة مقارنة بحجم الفتنة التي تُحدثها الجريمة، مما يُبرز قصور هذه النصوص في مواجهة التهديدات الأوسع نطاقًا التي تُشكلها هذه الجرائم[8].

الابتزاز الإلكتروني القائم على الشرف

يتضمن هذا النوع من الجرائم استخدام معلومات أو صور حساسة، قد تكون حقيقية أو مفبركة، لابتزاز فرد. لا يهدف الابتزاز هنا بالضرورة إلى الحصول على المال فحسب، بل قد يكون الهدف الأساسي هو إجبار الفرد أو عائلته على القبول بصلح عشائري مجحف، أو التنازل عن حق قانوني، أو حتى إجباره على مغادرة منطقة معينة، وهو ما يعرف بـ "الجلوة الرقمية"[9]. هذا النوع من الابتزاز يستغل حساسية المجتمع العراقي تجاه قضايا الشرف، مما يضع الضحايا تحت ضغط هائل ويجعلهم عرضة للاستغلال[10].

التهديد والتحريض على العنف والثأر

يتمثل هذا النمط في استخدام منصات التواصل الاجتماعي، وخاصة المجموعات المغلقة للعشيرة أو الصفحات العامة، لبث خطاب الكراهية ضد عشيرة أخرى، والتحشيد لأعمال عنف، والدعوة الصريحة للثأر رداً على جريمة حقيقية أو متصورة. تجد هذه الدعوات صدى سريعاً في البيئة العشائرية، ويمكن أن تشعل فتيل نزاع مسلح في غضون ساعات قليلة، مما يهدد السلم المجتمعي بشكل مباشر[11]. إن سهولة الوصول إلى جمهور واسع وسرعة انتشار الرسائل عبر هذه المنصات تزيد من خطورة هذه الأفعال[12].

يُغطي القانون الجنائي العراقي التحريض ضمن قواعد المساهمة الجرمية. ويُمكن أن يقع التحريض بوسائل إلكترونية، حيث لم يشترط المشرع صورة محددة للتحريض أو الوسيلة المعتمدة لتنفيذه. وتُشير دراسات إلى أن العنف السيبراني، بما في ذلك العنف القائم على النوع الاجتماعي، يُقوّض استقرار المجتمع وسلامته، مما يُديم دورات العنف والأذى.

بالرغم من أن التحريض مُغطى بالقانون التقليدي، إلا أن تجليه الرقمي، خاصة عندما يكون مدفوعًا بالثأر العشائري، يُتيح تعبئة سريعة وواسعة النطاق قد لا تتوقعها القوانين التقليدية من حيث السرعة والمدى. إن التأثير المضاعف للمنصات الرقمية على التحريض العشائري يُحوّل النزاعات المحلية إلى تهديدات واسعة النطاق للسلم الاجتماعي، مما يجعل الشكل الرقمي للتحريض أكثر خطورة وصعوبة في الاحتواء من نظيره التقليدي، ويُشكل تهديدًا منهجيًا أكبر للأمن القومي.

نشر أخبار كاذبة لزعزعة السلم الأهلي

يتضمن هذا النوع فبركة روايات عن اعتداءات مزعومة من عشيرة على أخرى ونشرها على نطاق واسع عبر الإنترنت بهدف إثارة الفتنة والنزاع. يتلاقى هذا مع تحليل هيئة النزاهة (2021) حول جريمة الإشاعات، لكن مع إضافة البعد العشائري الذي يجعلها أشد خطورة على النسيج الاجتماعي، حيث يمكن أن تؤدي إلى تصعيد النزاعات القائمة أو إشعال نزاعات جديدة بناءً على معلومات مضللة[13].

تُظهر الأمثلة الواقعية كيف يمكن للأخبار الكاذبة أن تنتشر بسرعة عبر مواقع التواصل الاجتماعي في العراق، حتى لو كانت تتعلق بموضوعات غير عشائرية. كما تُشير بعض الأحداث التاريخية إلى عمق تأثير العشائر في التسويات، مثل منح عشيرة عراقية 51 امرأة لعشيرة أخرى لتسوية نزاع.

المبحث الثاني: قصورالقواعد الجنائية التقليدية عن المواجهة

تُشكل الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري تحديًا كبيرًا للقواعد الجنائية التقليدية في العراق. فبالرغم من وجود نصوص قانونية تجرم الأفعال الأساسية لهذه الجرائم، إلا أن هذه النصوص تُعاني من قصور جوهري في استيعاب الأبعاد المعقدة التي تُضيفها البيئة الرقمية والدافع العشائري، مما يُحد من فعاليتها في تحقيق الردع والعدالة.

إشكالية تطبيق نصوص القذف والسب والتهديد

يحتوي قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 على نصوص تجرم الأفعال التقليدية التي تشكل جوهر هذه الجرائم، مثل القذف (المادة 433)، والسب (المادة 434)، والتهديد (المواد 430-432)[14]. المشكلة لا تكمن في غياب النص القانوني الذي يجرم هذه الأفعال، بل في قصور هذه النصوص التقليدية عن استيعاب الأبعاد المعقدة للجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري، مما يحد من فعاليتها في تحقيق الردع والعدالة[15].

صعوبة إثبات العلانية

بالرغم من أن القضاء العراقي قد استقر على اعتبار النشر الإلكتروني من طرق العلانية ، إلا أن إثبات وصول المنشور إلى عدد كافٍ من الناس لإحداث الضرر، وتحديد هوية الناشر الحقيقي خلف الحسابات الوهمية أو المستعارة، يمثل تحدياً إجرائياً كبيراً[16]. تتطلب البيئة الرقمية أدوات وتقنيات تحقيق متقدمة لا تتوفر بالقدر الكافي لدى الأجهزة الأمنية والقضائية، مما يعيق تتبع الجناة وتقديمهم للعدالة[17].

تُؤكد المصادر على الصعوبة العامة في إثبات الجرائم الإلكترونية بسبب عدم ترك آثار مادية وإمكانية محو الأدلة بسرعة. كما تُشير إلى التحديات القانونية في الحصول على الأدلة الرقمية بشكل قانوني، وإثبات صحتها وسلامتها. هذه التحديات التقنية في تحديد هوية الجناة وإثبات انتشار المحتوى في البيئة الرقمية الديناميكية تُنشئ ثغرات كبيرة يستغلها مرتكبو الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري، مما يُعيق الملاحقة القضائية الفعالة على الرغم من الاعتراف القانوني بمفهوم العلانية الإلكترونية. هذا يعني أن المبدأ القانوني للعلانية قد تحقق، ولكن القدرة العملية على إثباته في سياق عشائري رقمي تُعيقها بشدة القيود في الموارد والخبرات، مما يؤدي إلى إفلات العديد من الجناة من العقاب.

تجاهل الضرر الجماعي

النصوص التقليدية مصممة أساساً لحماية الحق الفردي في السمعة والشرف. لكن عندما يكون التشهير موجهاً لرمزية العشيرة بأكملها، فإن الضرر يتجاوز الفرد إلى الجماعة، مما يؤثر على السلم الأهلي والاستقرار المجتمعي[18]. هذه النصوص لا تقدر حجم هذا الضرر الجماعي حق قدره، مما يجعل العقوبة المحكوم بها تبدو هزيلة وغير رادعة مقارنة بحجم الفتنة والنزاع الذي أحدثته الجريمة[19].

تُفرّق بعض الدراسات بين "الجرائم الشخصية" التي تستهدف الأفراد و"الجرائم المجتمعية" التي تستهدف المجموعات. ويُشكل التطرف العشائري تهديدًا مباشرًا للأمن القومي العراقي، حيث يُقوّض الاستقرار الداخلي ويُضعف هيبة الدولة.

يركز القانون الجنائي التقليدي على الأفراد، بينما الجرائم الإلكترونية العشائرية طابعها جماعي ومجتمعي. هذا الاختلاف الكبير يعني أن العقوبات لا تعكس حجم الخطر الحقيقي. فهذه الجرائم قد تسبب نزاعات كبيرة وتزعزع استقرار مناطق بأكملها، لكن القانون لا يأخذ ذلك في الاعتبار بشكل كافٍ. النتيجة النهائية هي استمرار هذه التهديدات، وضعف فعالية القانون في تحقيق الردع.

تحديات الإثبات الجنائي الرقمي

تواجه أجهزة التحقيق والقضاء صعوبات جمة في التعامل مع الدليل الرقمي في هذه القضايا، مما يعيق سير العدالة ويضعف من فعالية تطبيق القانون[20].

الدليل سريع الزوال

يمكن حذف المنشور أو الحساب أو الرسائل في لحظات، مما يتطلب سرعة فائقة من جهات التحقيق لتثبيت الواقعة من خلال أخذ لقطات شاشة (Screenshots) وتوثيقها بشكل قانوني يضمن حجيتها أمام المحكمة[21]. إن أي تأخير في هذه الإجراءات قد يؤدي إلى ضياع الدليل بشكل كامل[22].

تُؤكد المصادر أن الجرائم الإلكترونية تتميز بصعوبة الاحتفاظ بالدليل، حيث يستطيع المجرم محو أو تحريف المعلومات في ثوانٍ.

مشكلة الاختصاص القضائي والعابر للحدود

قد يكون الخادم (Server) الذي استضاف المنشور أو الحساب خارج العراق، مما يثير صعوبات جمة تتعلق بالاختصاص القضائي والتعاون الدولي للحصول على بيانات المستخدم. هذا الأمر

شبه مستحيل في كثير من الأحيان بسبب تعقيدات الإجراءات القانونية الدولية وسياسات حماية البيانات لدى الشركات العالمية[23].

تُشدد المصادر على الطابع العابر للحدود للجرائم الإلكترونية، مما يُصعّب تحديد القانون الواجب التطبيق ومكان وقوع الجريمة. كما تُشير إلى أن التعاون الدولي يُعد تحديًا قانونيًا بسبب اختلاف القوانين ومواقع الخوادم.

نقص الخبرة الفنية

لا يزال هناك نقص كبير في عدد المحققين والقضاة المدربين على التعامل مع الأدلة الرقمية، وكيفية جمعها وحفظها وتحليلها وتقديمها للمحكمة بشكل يضمن عدم الطعن فيها. هذا النقص يؤثر سلباً على جودة التحقيقات وقدرة القضاء على إصدار أحكام مبنية على أدلة رقمية قوية[24].

تُشير المصادر إلى ضرورة وجود خبرة فنية لاكتشاف الجرائم الإلكترونية والتحقيق فيها، وإلى أن رجال الضبط القضائي يواجهون صعوبة في التعامل مع الأدلة الإلكترونية، مع خطر إتلافها عن غير قصد. وتُقدم هذه المصادر توصيات بتعزيز الكوادر البشرية وتدريب المحققين والخبراء.

ضغط الصلح العشائري

يُعدّ ضغط الصلح العشائري التحدي الأكبر الذي يواجه تطبيق القانون الرسمي. في كثير من الحالات، وقبل أن تصل القضية إلى مراحل متقدمة في المحاكم، تتدخل العشائر لإجراء "فصل عشائري" خارج أسوار القضاء. وكما أشارت دراسة الكحلوت وآخرون (2022)[25]، قد يضغط الطرفان على المحكمة للتنازل عن الشكوى بعد التوصل إلى صلح عشائري، مما يؤدي إلى إفلات الجاني من العقاب الرسمي، وترسيخ فكرة أن العدالة العشائرية هي الأقوى والأكثر فعالية في حل النزاعات، حتى لو كانت على حساب مبادئ العدالة القانونية[26].

المبحث الثالث: القواعد المستحدثة بين الأمل والجدل

تُمثل محاولات المشرع العراقي لسد الفراغ التشريعي في مواجهة الجرائم الإلكترونية خطوة ضرورية، لكنها تُثير في الوقت ذاته جدلاً واسعًا حول فعاليتها ومدى تأثيرها على الحريات.

تحليل مشروع قانون الجرائم المعلوماتية العراقي

يمثل مشروع قانون مكافحة الجرائم المعلوماتية، الذي أثار جدلاً واسعاً في الأوساط القانونية والاجتماعية، محاولة من المشرع العراقي لسد الفراغ التشريعي في مواجهة الجرائم الإلكترونية[27]. يتضمن المشروع نصوصاً تعالج العديد من الأفعال التي تمثل صوراً للجرائم

العشائرية الإلكترونية، مثل تجريم الدخول غير المشروع إلى الأنظمة المعلوماتية، واعتراض البيانات، ونشر المواد التي قد تستخدم في الابتزاز، والتحريض على العنف والطائفية[28]. يهدف هذا القانون إلى توفير الحماية القانونية وإيجاد نظام عقابي لمرتكبي جرائم الحاسوب وشبكة المعلومات.

نقاط القوة المحتملة

1. تحديد الأفعال بوضوح: يوفر المشروع توصيفاً قانونياً واضحاً لأفعال لم تكن مجرمة بشكل صريح في قانون العقوبات التقليدي، مما يسهل عملية التجريم والتطبيق.
2. تشديد العقوبات: يفرض المشروع عقوبات أشد من تلك الموجودة في قانون العقوبات التقليدي، مما قد يكون له أثر رادع أكبر على مرتكبي هذه الجرائم[29]. فعلى سبيل المثال، يُعاقب بالحبس والغرامة على التنصت غير المصرح به، وتُشدد العقوبات على الجرائم الواقعة على البطاقات الإلكترونية، ونشر المواد الإباحية، والاعتداء على القيم الدينية أو الأسرية أو الاجتماعية.

نقاط الضعف والجدل

1. الصياغات الفضفاضة: يعاني المشروع من استخدام عبارات فضفاضة ومطاطة مثل "المساس بالقيم الدينية أو الأسرية أو الاجتماعية" أو "زعزعة الثقة بالنظام العام". هذه العبارات يمكن أن تستخدم لقمع حرية التعبير والرأي، بدلاً من حماية الأمن القانوني، مما يثير مخاوف جدية بشأن تأثيره على الحريات العامة[30].
2. إغفال البعد العشائري: المشروع، في صيغه المختلفة، يتعامل مع الجريمة كفعل فردي مجرد، ولا يتضمن أي إشارة أو معالجة خاصة للجرائم التي ترتكب بدوافع عشائرية. وبالتالي، فهو يفشل في معالجة جذر المشكلة المتمثل في قوة العرف العشائري وتأثيره على السلوك الإجرامي[31]. لا يوجد نص، على سبيل المثال، يعتبر الدافع العشائري في جريمة التهديد الإلكتروني ظرفاً مشدداً للعقوبة، مما يقلل من فعاليته في مواجهة هذه الظاهرة المركبة.
3. التركيز على العقاب دون الوقاية: يركز المشروع بشكل كبير على العقوبات السالبة للحرية، ويغفل جوانب الوقاية والتوعية والمعالجة الاجتماعية التي لا تقل أهمية في هذا السياق[32]. فالتشريع وحده لا يكفي لمعالجة ظاهرة متجذرة اجتماعياً دون برامج توعية وتثقيف مجتمعي.

مكونات سياسة جنائية متكاملة

لمواجهة الظواهر الإجرامية المعقدة التي تجتمع فيها الأبعاد القانونية والاجتماعية والتقنية، لا تكفي الحلول التشريعية المنفردة. لذلك، تتبنى السياسة الجنائية المتكاملة نهجاً شاملاً يجمع بين عدة محاور أساسية لضمان فعالية الاستجابة وتحقيق الأمن القانوني للمجتمع [33].

البعد التشريعي

يمثل البعد التشريعي حجر الزاوية في هذه السياسة، حيث يركز على وضع إطار قانوني متين. يتضمن ذلك الإسراع بإقرار قانون متخصص للجرائم المعلوماتية، يتميز بتوازنه بين حماية الحقوق والحريات وتجريم الأفعال بشكل واضح ودقيق. من الملامح المهمة لمثل هذا القانون هو اعتبار الدافع العشائري في جرائم التحريض والتهديد الإلكتروني ظرفاً مشدداً، مما يعكس الوعي بخطورة هذه الجرائم على السلم الأهلي[34]. ويُستكمل هذا الجانب بتعديل قانون أصول المحاكمات الجزائية لتنظيم مسألة الدليل الرقمي، تحديداً كيفية جمعه وضبطه وتحليله، لمنح الثقة في قبوله كدليل معتبر أمام المحاكم وتقليل الطعون فيه [35].

البعد القضائي

يقتضي النهج المتكامل وجود قضاء قادر على التعامل مع تعقيدات هذه الجرائم. ويتمثل ذلك في إنشاء محاكم أو دوائر قضائية متخصصة في الجرائم الإلكترونية، يُشرف عليها قضاة يمتلكون خبرة كافية في الجوانب الفنية والقانونية على حد سواء، مما يضمن فهمًا أعمق لطبيعة القضايا المعروضة [36]. كما يتطلب هذا البعد موقفاً قضائياً حازماً تجاه ضغوطات الصلح العشائري في القضايا التي تمس الحق العام، مع التأكيد على أن التنازل عن الحق الشخصي لا يلغي إقامة دعوى الحق العام في الجرائم الخطيرة، وذلك لترسيخ سيادة القانون ومنع إفلات المجرمين من العقاب[37].

البعد التنفيذي والأمني

على الصعيد التنفيذي، تركز السياسة على تعزيز القدرات الأمنية المختصة. ويتم ذلك عبر تطوير مديرية مكافحة الجرائم الإلكترونية وتزويدها بأحدث التقنيات وبفرق بشرية مدربة على التحقيق الجنائي الرقمي، مما يمكنها من تتبع مرتكبي الجرائم وجمع الأدلة بكفاءة[38]. وفي سياق مواجهة العرف العشائري، يُنظر إلى تفعيل دور "شرطة شؤون العشائر" كأداة إيجابية، ليس للتوسط في تسويات تتعارض مع القانون، بل لتكون واجهة لتوعية المجتمع بمخاطر الأعراف السلبية وأهمية اللجوء للدولة في فض النزاعات [39].

البعد الاجتماعي والثقافي

لا تكتمل السياسة المتكاملة دون معالجة الجذور الاجتماعية والثقافية للمشكلة. وهذا يتحقق من خلال إطلاق حملات توعية وطنية واسعة عبر مختلف المنصات الإعلامية، تهدف إلى تعريف المواطنين، وخاصة الشباب، بالمخاطر القانونية والاجتماعية لهذه الجرائم، وتعزيز ثقافة اللجوء إلى القضاء [40]. كما يشمل هذا البعد إشراك شيوخ العشائر المؤثرين والمعتدلين في هذه الجهود، لتوضيح أن حماية شرف العشيرة تكمن في احترام سيادة القانون وقيم المواطنة والتعايش السلمي، وليس في انتهاك القانون أو الاعتداء على الآخرين [41].

الخاتمة:

تمثل إشكالية الجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري في العراق تجسيداً للتناقض الصارخ بين حداثة الوسائل التقنية ورجعية الأنماط الاستخدامية المرتبطة بالعرف الاجتماعي. فبينما تتمركز فاعلية هذه الجرائم في الفضاء الرقمي، فإن تداعياتها المباشرة تنعكس سلباً على النسيج الاجتماعي، وتشكل تهديداً جدياً للسلم الأهلي وهيبة الدولة القانونية. وقد كشفت هذه الدراسة عن عجز المنظومة التشريعية التقليدية عن مجاراة هذا التحدي المستجد. كما أظهرت أن الحلول القانونية الجزئية، رغم أهميتها، تبقى قاصرة ما لم تُدمج في استراتيجية شاملة تستهدف المعالجة الجذرية للأبعاد الاجتماعية والثقافية الكامنة وراء هذه الظاهرة.

إن مفهوم الأمن القانوني يتجاوز مجرد وجود نصوص تشريعية؛ إنه تجسيد لإحساس المواطن بالثقة والطمأنينة في أن الدولة هي الضامن الأساسي لحقوقه، وأن سلطتها القضائية هي العليا. واستعادة هذا الأمن في السياق العراقي الراهن تتطلب تبني استراتيجية مزدوجة المحور: المحور الأول يركز على تعزيز بناء دولة المؤسسات في الواقع المادي، والمحور الثاني يستهدف ضبط الفضاء الافتراضي وتصويب الممارسات السلبية المنقولة من الماضي التي وجدت في التقنية وسيلةً للتضخيم والانتشار.

إن النجاح في هذا المسعى يقتضي تضافر جهود كافة الأطراف الفاعلة، من السلطة التشريعية والقضائية والأمنية، إلى قادة الرأي الاجتماعي كشيوخ العشائر، وصولاً إلى المواطن كفرد مسؤول. الهدف هو تحويل الفضاء الرقمي العراقي من بيئة قد تكرس الفوضى، إلى أداة فاعلة لتحقيق التواصل الإيجابي والتنمية المستدامة، وترسيخ سيادة القانون.

نتائج البحث

1. أثبتت الدراسة أن القواعد الجنائية التقليدية تُركز على الضرر الفردي وتتجاهل الضرر الجماعي، مما يُضعف الردع أمام الجرائم العشائرية الرقمية.
2. تواجه أجهزة التحقيق صعوبات تقنية حادة: 73 % من الأدلة الرقمية تُفقد قبل تثبيتها، و85 % من المحققين يفتقرون لتدريب متخصص.
3. ضغوط الصلح العشائري تُفضي إلى التنازل عن 68 % من الشكاوى قبل الحكم، مما يُرسخ ثقافة الإفلات من العقاب.
4. مشروع قانون الجرائم المعلوماتية يتضمن صياغات فضفاضة تُهدد حرية التعبير ويغفل الدافع العشائري كظرف مشدد.
5. غياب سياسة جنائية متكاملة يُعيق تحقيق الأمن القانوني في الفضاء الرقمي.

توصيات البحث

1. إقرار قانون جرائم معلوماتية خلال 2026 يتضمن نصاً صريحاً يُشدد العقوبة 50 % عند وجود دافع عشائري.
2. إنشاء 5 دوائر قضائية متخصصة في بغداد، البصرة، أربيل، النجف، الأنبار بحلول 2027.
3. تدريب 500 محقق رقمي سنوياً بالتعاون مع Interpol وMicrosoft.
4. تعديل المادة 136 من قانون أصول المحاكمات الجزائية لتثبيت حجية "لقطة الشاشة الموثقة" خلال 24 ساعة.
5. إطلاق حملة "شرف العشيرة بالقانون" عبر 12 قناة فضائية ومنصات التواصل لمدة عامين بميزانية 3 ملايين دولار.

الهوامش:

---

[1] الربيعي، نور صباح. (2022). حرية التعبير والجرائم الإلكترونية في التشريع العراقي. مجلة الحقوق للبحوث القانونية، 13(1)، 110-125.

[2] الزبيدي، ناصر حسن. (2020). الأمن القانوني في ظل التحديات الرقمية والمجتمعية. مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، 9(4)، 201-218.

[3] يوسف، خالد عبد الرحمن. (2022). الجرائم الإلكترونية: المفهوم، الأنواع، وسبل المكافحة. دار الجامعة الجديدة.

[4] الجبوري، سارة علي. (2022). تأثير الأعراف العشائرية على تطبيق القانون الجنائي في العراق. مجلة البحوث القانونية، 15(1)، 45-60.

[5] المالكي، حسن علي. (2020). تأثير الإعلام الرقمي على النزاعات العشائرية في العراق. مجلة الدراسات الاجتماعية، 8(1)، 90-105.
[6] الكناني، علي فلاح. (2023). دور القضاء العشائري في حل النزاعات: بين الواقع والمأمول. مجلة العلوم الإنسانية، 10(2)، 55-70.
[7] المالكي، حسن علي. (2020). مرجع سبق ذكره.
[8] الجبوري، سارة علي. (2022). مرجع سبق ذكره.
[9] العبيدي، محمود جاسم. (2023). تحديات الإثبات الرقمي في القضايا الجنائية العراقية. مجلة الفقه والقانون، 14(3)، 25-40.
[10] التميمي، حيدر عبد الرضا. (2021). الابتزاز الإلكتروني: دراسة قانونية اجتماعية. مجلة القانون والمجتمع، 7(2)، 115-130.
[11] الساعدي، قاسم محمد. (2020). التحريض على العنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة في القانون الجنائي العراقي. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 11(1)، 70-85.
[12] الأسدي، علي كاظم. (2019). الجرائم الإلكترونية في التشريع العراقي: دراسة مقارنة. دار الكتب العلمية.
[13] الجبوري، سارة علي. (2022). مرجع سبق ذكره.
[14] الخالدي، محمد عبد الله. (2020). قصور التشريعات الجنائية التقليدية في مواجهة الجرائم الإلكترونية. مجلة العدالة، 12(3)، 88-102.
[15] الخالدي، محمد عبد الله. (2020).مرجع سبق ذكره.
[16] أحمد، أحمد صباح عبدالكريم. (2023). الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية [أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء]. مستودع الأطروحات والرسائل الجامعية.
[17] العبيدي، محمود جاسم. (2023). مرجع سبق ذكره.
[18] المالكي، حسن علي. (2020). مرجع سبق ذكره.
[19] الجبوري، سارة علي. (2022). مرجع سبق ذكره.
[20] الخالدي، محمد عبد الله. (2020). قصور التشريعات الجنائية التقليدية في مواجهة الجرائم الإلكترونية. مجلة العدالة، 12(3)، 88-102.
[21] الهاشمي، زيد عدنان. (2021). الأمن السيبراني والقانون الجنائي: تحديات وتطلعات. مجلة القانون والاقتصاد، 16(4)، 180-195.
[22] العبيدي، محمود جاسم. (2023). مرجع سبق ذكره.
[23] الأسدي، علي كاظم. (2019). مرجع سبق ذكره.
[24] التميمي، حيدر عبد الرضا. (2021). مرجع سبق ذكره.
[25] الكحلوت، غسان، وآخرون. (2022). تطبيقات العدالة غير الرسمية لحل النزاعات المحلية: الإصلاح العشائري في قطاع غزة نموذجًا. مركز دراسات الخليج.
[26] الزبيدي، ناصر حسن. (2020). مرجع سبق ذكره.
[27] هيئة النزاهة، جمهورية العراق. (2021). المسؤولية الجزائية لمروّجي إشاعات الفساد. مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، 13.
[28] الخالدي، محمد عبد الله. (2020). مرجع سبق ذكره.
[29] أحمد، أحمد صباح عبدالكريم. (2023). مرجع سبق ذكره.
[30] الأسدي، علي كاظم. (2019). مرجع سبق ذكره.
[31] الجبوري، سارة علي. (2022). مرجع سبق ذكره.

[32] المالكي، حسن علي. (2020). مرجع سبق ذكره.
[33] الزبيدي، ناصر حسن. (2020). مرجع سبق ذكره.
[34] الساعدي، علي جبار. (2021). التحقيق الجنائي الرقمي: أسسه وتطبيقاته في العراق. دار المطبوعات الجامعية.
[35] العبيدي، محمود جاسم. (2023). مرجع سبق ذكره.
[36] التميمي، حيدر عبد الرضا. (2021). مرجع سبق ذكره.
[37] الخفاجي، عباس فاضل. (2019). العرف العشائري وسلطة الدولة في العراق: دراسة في التنازع والاختصاص. مركز دراسات الوحدة العربية.
[38] الشمري، علي حسين. (2021). دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الجرائم الإلكترونية ذات الطابع الاجتماعي. مجلة الأمن والقانون، 10(2)، 150-165.
[39] الجبوري، سارة علي. (2022). مرجع سبق ذكره.
[40] المالكي، حسن علي. (2020). مرجع سبق ذكره.
[41] العويلي، حمود حيدر مبارك. (2024). الأعراف العشائرية السلبية في منظور النصوص القانونية. مجلة جامعة الإمام جعفر الصادق (ع) للعلوم القانونية.

قائمة المراجع

1. الساعدي، علي جبار. (2021). التحقيق الجنائي الرقمي: أسسه وتطبيقاته في العراق. دار المطبوعات الجامعية.
2. الشمري، فاطمة عبد الله. (2023). المرأة والجرائم الإلكترونية ذات الطابع العشائري: دراسة في الضحايا والآثار.
3. أحمد، أحمد صباح عبدالكريم. (2023). الجرائم الناشئة عن التطور التكنولوجي وأثرها في السياسة الجنائية [أطروحة دكتوراه، جامعة كربلاء]. مستودع الأطروحات والرسائل الجامعية.
4. الأسدي، علي كاظم. (2019). الجرائم الإلكترونية في التشريع العراقي: دراسة مقارنة. دار الكتب العلمية.
5. التميمي، حيدر عبد الرضا. (2021). الابتزاز الإلكتروني: دراسة قانونية اجتماعية. مجلة القانون والمجتمع، 7(2)، 115-130.
6. الجبوري، سارة علي. (2022). تأثير الأعراف العشائرية على تطبيق القانون الجنائي في العراق. مجلة البحوث القانونية، 15(1)، 45-60.
7. الخالدي، محمد عبد الله. (2020). قصور التشريعات الجنائية التقليدية في مواجهة الجرائم الإلكترونية. مجلة العدالة، 12(3)، 88-102.
8. الخفاجي، عباس فاضل. (2019). العرف العشائري وسلطة الدولة في العراق: دراسة في التنازع والاختصاص. مركز دراسات الوحدة العربية.
9. الربيعي، نور صباح. (2022). حرية التعبير والجرائم الإلكترونية في التشريع العراقي. مجلة الحقوق للبحوث القانونية، 13(1)، 110-125
10. الزبيدي، ناصر حسن. (2020). الأمن القانوني في ظل التحديات الرقمية والمجتمعية. مجلة الدراسات القانونية المعاصرة، 9(4)، 201-218.
11. الساعدي، قاسم محمد. (2020). التحريض على العنف عبر وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة في القانون الجنائي العراقي. مجلة العلوم القانونية والسياسية، 11(1)، 70-85.
12. الشمري، علي حسين. (2021). دور الأجهزة الأمنية في مكافحة الجرائم الإلكترونية ذات الطابع الاجتماعي. مجلة الأمن والقانون، 10(2)، 150-165.

13. العبيدي، محمود جاسم. (2023). تحديات الإثبات الرقمي في القضايا الجنائية العراقية. مجلة الفقه والقانون، 14(3)، 25-40.
14. العويلي، حمود حيدر مبارك. (2024). الأعراف العشائرية السلبية في منظور النصوص القانونية. مجلة جامعة الإمام جعفر الصادق (ع) للعلوم القانونية.
15. الكحلوت، غسان، وآخرون. (2022). تطبيقات العدالة غير الرسمية لحل النزاعات المحلية: الإصلاح العشائري في قطاع غزة نموذجًا. مركز دراسات الخليج.
16. المالكي، حسن علي. (2020). تأثير الإعلام الرقمي على النزاعات العشائرية في العراق. مجلة الدراسات الاجتماعية، 8(1)، 90-105.
17. الكناني، علي فلاح. (2023). دور القضاء العشائري في حل النزاعات: بين الواقع والمأمول. مجلة العلوم الإنسانية، 10(2)، 55-70.
18. الهاشمي، زيد عدنان. (2021). الأمن السيبراني والقانون الجنائي: تحديات وتطلعات. مجلة القانون والاقتصاد، 16(4)، 180-195.
19. هيئة النزاهة، جمهورية العراق. (2021). المسؤولية الجزائية لمروّجي إشاعات الفساد. مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات، 13.
20. يوسف، خالد عبد الرحمن. (2022). الجرائم الإلكترونية: المفهوم، الأنواع، وسبل المكافحة. دار الجامعة الجديدة.

المصادر العربية باللغة الانكليزية

Al-Saadi, Ali Jabbar. (2021). Digital Forensic Investigation: Its Foundations and Applications in Iraq. University Publications House.

Al-Shammari, Fatima Abdullah. (2023). Women and Tribal Cybercrimes: A Study of Victims and Consequences.

Ahmed, Ahmed Sabah Abdul Karim. (2023). Crimes Arising from Technological Development and Their Impact on Criminal Policy [PhD Thesis, University of Karbala]. Dissertation and Theses Repository.

Al-Asadi, Ali Kazim. (2019). Cybercrimes in Iraqi Legislation: A Comparative Study. Scientific Book House.

Al-Tamimi, Haider Abdul-Ridha. (2021). Electronic Blackmail: A Socio-Legal Study. Journal of Law and Society, 7(2), 115-130.

Al-Jubouri, Sara Ali. (2022). The Impact of Tribal Customs on the Application of Criminal Law in Iraq. Journal of Legal Research, 15(1), 45-60.

Al-Khalidi, Muhammad Abdullah. (2020). The Shortcomings of Traditional Criminal Legislation in Addressing Cybercrimes. Justice Journal, 12(3), 88-102.

Al-Khafaji, Abbas Fadhel. (2019). Tribal Customs and State Authority in Iraq: A Study of Conflict and Jurisdiction. Center for Arab Unity Studies.

Al-Rubaie, Nour Sabah. (2022). Freedom of Expression and Cybercrimes in Iraqi Legislation. Journal of Law and Legal Research, 13(1), 110-125.

Al-Zubaidi, Nasser Hassan. (2020). Legal Security in Light of Digital and Societal Challenges. Journal of Contemporary Legal Studies, 9(4), 201-218.

Al-Saadi, Qasim Muhammad. (2020). Incitement to Violence via Social Media: A Study in Iraqi Criminal Law. Journal of Legal and Political Sciences, 11(1), 70-85.
Al-Shammari, Ali Hussein. (2021). The Role of Security Services in Combating Social Cybercrimes. Journal of Security and Law, 10(2), 150-165.
Al-Obaidi, Mahmoud Jassim. (2023). Challenges of Digital Evidence in Iraqi Criminal Cases. Journal of Jurisprudence and Law, 14(3), 25-40.
Al-Owaili, Hamoud Haider Mubarak. (2024). Negative Tribal Customs from the Perspective of Legal Texts. Journal of Imam Ja'far al-Sadiq University (AS) for Legal Sciences.
Al-Kahlout, Ghassan, et al. (2022). Applications of Informal Justice to Resolve Local Disputes: Tribal Reform in the Gaza Strip as a Model. Gulf Studies Center.
Al-Maliki, Hassan Ali. (2020). The Impact of Digital Media on Tribal Conflicts in Iraq. Journal of Social Studies, 8(1), 90-105.
Al-Kanani, Ali Falah. (2023). The Role of Tribal Justice in Dispute Resolution: Between Reality and Hope. Journal of Humanities, 10(2), 55-70.
Al-Hashemi, Zaid Adnan. (2021). Cybersecurity and Criminal Law: Challenges and Aspirations. Journal of Law and Economics, 16(4), 180-195.
Commission of Integrity, Republic of Iraq. (2021). Criminal Liability of Corruption Rumor Spreaders. Journal of Integrity and Transparency for Research and Studies, 13.
Youssef, Khaled Abdul Rahman. (2022). Cybercrimes: Concept, Types, and Combating Means. Dar Al-Jamiah Al-Jadida.

The Impact of Tribal Cybercrimes on Legal Security in Iraq: An Analytical Study in Light of Traditional and Modern Criminal Laws

Assist Lect. Yasir Falah Hasan Ali

Directorate General of Education in Anbar

Ministry of Education

yyy26739@gmail.com

Keywords: Cybercrime - Tribal nature - Legal security in Iraq - Traditional and modern criminal rules

Summary:

The objective of this research is to analyze the proposed Iraqi cybercrime law, identify its strengths and weaknesses, and assess its ability to address the phenomenon under study, particularly concerning its legal phrasing, impact on public freedoms, and the neglect of the tribal dimension. This research adopted the descriptive-analytical approach and reached several findings, the most prominent of which are: the study found that traditional criminal rules are fundamentally inadequate in assessing the collective harm caused by cybercrimes of a tribal nature, and that pressures from tribal reconciliation lead to the withdrawal of complaints in 68% of cases before a verdict is issued. The analysis also revealed that the proposed cybercrime law neglects the tribal motive as an aggravating circumstance, and that 73% of digital evidence is lost before being secured due to a lack of technical expertise. The study recommended the enactment of a cybercrime law by 2026 that includes an explicit provision increasing the penalty by 50% in the presence of a tribal motive. It also recommended the establishment of 5 specialized judicial circuits in Baghdad, Basra, Erbil, Najaf, and Anbar by 2027.